بعد سنوات من معارضة النظام الموريتاني انطلاقا من الخارج

معتدلو حركة «زنوج موريتانيا» يعودون للعمل السياسي في الداخل وقادة «افلام التجديد» يدعون للمصالحة ويكشفون عن لقاء مع الرئيس ولد فال

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

انفرجت آخر بؤر التوتر السياسي في موريتانيا أمس بعد أن أعلن با ممدو بوكار قائد جناح معتدلي حركة المشعل الافريقي الذين سموا أنفسهم «أفلام التجديد» عن العودة للعمل السياسي داخل موريتانيا والتخلي عن المعارضة المسلحة التي بدؤوها عام 1983 في ظل ما أسموه تحكم «النظام البيظاني (أي العربي) في موريتانيا على حساب الزنوج الأفارقة».

وأعلن قادة أفلام التجديد (يقابلها أفلام الراديكالية التي بقيت على الاهداف القديمة للحركة) برئاسة با ممدو بوكار خلال مؤتمر صحافي أمس في نواكشوط عن وضعهم سلاح المعارضة المسلحة انطلاقا من الخارج وقبولهم الدخول في الاجواء السياسية التي فتحها تغيير الثالث من اب (أغسطس) 2005 في موريتانيا.

وكشف قادة الجناح المعتدل عن لقاء لهم تم مؤخرا بالرئيس الموريتاني الانتقالي العقيد علي ولد محمد فال وتم خلاله بحث جميع الأمور العالقة.

وأكد قادة الحركة أن لقاءهم بالرئيس فال لم يتم خلاله التوصل لحل محدد للقضايا العالقة والتي من أهمها عودة المبعدين ومحاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان.

وطالب قادة الجناح المعتدل في حركة المشعل الافريقي بوضع حد لمآسي عهد الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع من خلال الكشف عن الانتهاكات المرتكبة ضد الزنوج الأفارقة داخل قوى الجيش والأمن خاصة منها تلك التي خلفت آثارا مأساوية كالاغتصابات والخطف والابعاد والاغتيالات خارج القانون وجرائم القتل الجماعي للمواطنين حسب تعبير قادة الحركة.

وطالب قادة افلام السلطات العمومية بالاستعانة بالتقدم الحاصل في علوم الوراثة لتحديد هويات الأشخاص المدفونين في مقابر جماعية واحترام قدسية الذاكرة الجمعية حول تلك الأحداث والوقائع.

كما جدد قادة الحركة التي تمثل الزنوج الافارقة في موريتانيا مطالبتهم الملحة بتنظيم عودة المبعدين الموريتانيين في مالي والسنغال (أبعدوا عام 1989 خلال أحداث دامية ذات طابع عرقي حدثت إذ ذاك بين موريتانيا والسنغال) واعادة الاعتبار والكرامة اليهم وتعويضهم الكامل والعادل ووضع حد لانتفاء العقاب والمساءلة وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات الآنفة الذكر ومحاكمتهم تفاديا لتكرار ممارسات من هذا القبيل مستقبلا.

وقدمت الحركة وثيقة رسمية تعبر عن رؤيتها السياسية للأوضاع ومطالبها العاجلة كأساس لحوار وطني من اجل مصالحة وطنية شاملة بين مكونات الطيف الاجتماعي والسياسي في البلاد.

وطالب قادة الحركة بانشاء هيئة للرقابة ومحاربة جميع أنواع التمييز تمنح «كما هو الحال في العالم الديمقراطي كبريطانيا وبلجيكا وفرنسا» كامل الاستقلال وسلطة العمل للتعامل مع هيئات المجتمع المدني والشخصيات المادية والمعنوية من أجل تقديم مساهمتها الفعالة في هذا المجال.

وشدد قادة الحركة على «توسيع دائرة التفكير حول الاصلاح المتعلق باللامركزية قصد التوصل لهيكلة وطنية تراعي خصوصياتنا الثقافية والاجتماعية ضمانا للاستقرار والوئام الاجتماعي، ويتعلق الأمر هنا باقتراح بمنح السكان المحليين امكانية التسيير الذاتي لشؤونهم سعيا الى العدالة في مشاركتهم الديمقراطية في حياة الأمة، وعلى سبيل المثال، تخويلهم إمكانية اختيار مجالس جهوية وريفية تتمتع بكامل الصلاحيات في مجال استصلاح وإعادة استصلاح الاراضي الزراعية، مما سيمكن من احتواء الخلافات الدائمة الناشئة عن تسيير العقارات وسبل الارتفاع والمراعي ونقاط المياه».

وطالب قادة افلام التجديد باعادة تأسيس وتحديث النظام التربوي الموريتاني الذي يقتصر دوره حاليا على خلق اختلالات عميقة ناتجة عن انعدام العدالة وانسداد آفاق العمل أمام أجيال سيئة التكوين حاصلة على شهادات لا تستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني ولا للسوق الوطنية للعمالة.

وشدد قادة الحركة في هذا الصدد على المطالبة الملحة بما أسموه «اعادة احياء معهد اللغات الوطنية قصد الاستمرار مجددا في مسلسل تأهيل دمج تعليم لغاتنا الوطنية الافريقية في برامج محو الأمية ولضمان تمدرس أسلم لاطفالنا».

وأكد المشعليون الافارقة الجدد على «انه من الملح اليوم إيجاد حلول لكافة المشاكل المطروحة ومواءمتها قدر الامكان مع الخصوصيات التي يتطلبها كل إشكال على حدة قصد اعادة الثقة بين الشعب وقادته ومنح كل موريتاني حقه كاملا في مواطنة تضمن له الحقوق وترتب عليه جميع الواجبات».

وفصلت الحركة انتقاداتها للنظام السياسي الذي حكم موريتانيا خلال العقدين الماضيين فأكدت عدم رضاها عن «استئثار المجموعة العربية بالامتيازات على جميع الاصعدة، مما أدى الى خلق اختلالات كبيرة بين المكونات الوطنية والى تفاقم الخلافات والازمات هددت أعمدة الكيان الوطني وكادت أن تقصم مشروع بناء أمتنا».

وأشار قادة افلام التجديد الى ان انقلاب الثالث اب (أغسطس) 2005 شكل ميلادا جديدا للأمل في المستقبل حيث ينتظر الشعب من السلطات الانتقالية أن تعيد إليه الشرعية التي سلبت منه عقودا طويلة، فالشرعية الحقيقية هي وحدها النابعة من إرادة الشعب كله.

وبناء عليه فإن الوضع يتطلب من الآن اتخاذ اجراءات قوية من شأنها اعادة بناء الوحدة الوطنية وتوطيد الانسجام والوئام المدني على أسس رصينة وقابلة للبقاء.

وعلى المستوى الاجتماعي أكدت الوثيقة أن استمرار ممارسة العبودية مع غياب أي إرادة سياسية للقضاء على الظاهرة يشكل أحد أهم العوائق أمام ممارسة شريحة عريضة من المواطنين الموريتانيين لحقها في مواطنة كاملة، وسيظل كل مشروع من أجل بناء مجتمع ديمقراطي ومتحضر ضربا من الأماني دون اتخاذ تدابير سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية واضحة من أجل القضاء على ظاهرة الرق.

كما أن ممارسات أخرى، تضيف الوثيقة، كالمشيخة التقليدية ونظام الطبقية الاجتماعية النابعة من أصول عدم المساواة التقليدية في مجتمعنا تعيق تقدمه وانفتاحه على القيم والمفاهيم المتحضرة لعالم اليوم، اضافة الى أن الولاءات الجهوية والتقليدية والعرقية تقوض كل مسعى يهدف الى تحضير المجتمع وتمدينه.

وتحدثت الوثيقة عما أسمته ميثاق المصالحة الوطنية فأبرزت أن موريتانيا، كباقي دول ما بعد النزاعات، تظل بحاجة لمصالحة وطنية ملحة وضرورية، وهذا ما يتطلب أول ما يتطلبه كشف الحقيقة وتحقيق العدالة بلا موارية أو محاباة بعيدا عن الضغينة وروح الانتقام، وعليه، فإنه من الضروري تسليط الضوء، كل الضوء حول ما حدث فعلا قصد استنتاج العبر منه وجبر الأضرار الناجمة ثم الصفح.

واذا كان النسيان مرفوض تاريخيا وأخلاقيا، فان الصفح والتسامح يلتمسان خاصة وان عقيدتنا المقدسة تحث على قبول الاعتذار والمسامحة، سيما إذا اقترن ذلك بجبر عادل ومنصف للاضرار.

وطالبت الوثيقة بألا يعهد بقضية المصالحة الوطنية لهيئة حكومية، بل الى هيئة مستقلة تخول لها إمكانية الاستماع الى أي شخص قد تمكن شهادته أو إفادته من أجل الوصول على الحقيقة بمن فيهم المسؤولون عن التجاوزات والضحايا والناجون والشهود.

وبذلك، تقول الوثيقة، ستتبين الحقيقة حول كيفية وقوع تلك الأحداث الاليمة وتنجلي والدوافع والاسباب التي أفضت الى كل هذا العنف، وسيفتح ذلك الباب أمام الاعتبار للمفقودين وامتصاص النقمة والاحباط ويعطي للضحايا شعورا بالاطمئنان للعدالة وللجلادين فرصة لدفع الدية المستحقة اتجاه المجتمع ويضع حدا لانتفاء عدم المساءلة والعقاب.

وتتطلب المصالحة الوطنية كذلك، تقول الوثيقة، نقاشا وطنيا صريحا ومفتوحا حول مبدأ تقاسم السلطة بين مختلف المكونات الوطنية للشعب، اذ بدون مصالحة للشعب مع نفسه ستظل اية حكومة نابعة من انتخابات اذار (مارس) 2007 غاية في الهشاشة، كما انها تتطلب حدا ادنى من حسن النية قصد الادارة المحكمة والسلمية للتناقضات الموجودة، مما يتطلب منا كموريتانيين، كل حسب موقعه، تحمل المسؤولية الاخلاقية والسياسية لتنمية ثقافة التسامح والاختلاف في التكامل كأولوية لاعادة تفعيل الارادة في الحياة المشتركة.

يذكر أن قوات التحرير الافريقية في موريتانيا المعروفة باسم «حركة افلام» أسست في الرابع عشر من اذار (مارس) سنة 1983 بهدف تغيير النظام السياسي الذي يسيطر عليه العرب في موريتانيا.

وتبنت الحركة خيار الكفاح المسلح عام 1989 في أعقاب الاحداث الدامية التي اندلعت بين موريتانيا والسنغال وأدت لعمليات الترحيل الجماعية للزنوج نحو السنغال ومالي.

وبعد انقلاب الثالث من اب (أغسطس) 2005 أعلن ائتلاف القوى الوطنية في الخارج ومن ضمنه حركة أفلام، بشكل علني في داكار التخلي عن خيار الكفاح المسلح، غير أن حركة أفلام انقسمت في الخامس عشر من شباط (فبراير) 2006 لاتجاهين أولهما ويسمى افلام التجديد» قرر العودة للعمل من الداخل والمشاركة في حوار وطني مفتوح لترميم صفحة الماضي والثاني ويضم قيادات توصف بالتطرف بقي على الخيارات القديمة للحركة وعلى رأسها طرد العرب من موريتانيا.

با ممدو بوكار

ويعتبر الاتجاه المتطرف في الحركة ان الانقلاب على الرئيس ولد الطايع في الثالث من اب (أغسطس) 2005 لم يأت بجديد ما دام العرب يسيطرون على النظام السياسي في موريتانيا.

ويؤكد الجناح المعتدل في افلام كما شرح ذلك قادته أمس في المؤتمر الصحافي، قناعتهم بأن التغيير في موريتانيا يجب أن يكون من الداخل.

اختتم اعماله بانتخاب خالد السفياني امينا عاما خلفا لمعن بشور

المؤتمر القومي العربي أكد على دعم القضية الفلسطينية وتبنى المقاومة العراقية ضد الاحتلال ودعا الحكومات والشعوب العربية لدعمها

الدار البيضاء
«القدس العربي»
من محمود معروف:

انتخب المؤتمر القومي العربي الذي يعقد في الدار البيضاء الناشط والمحامي المغربي خالد السفياني امينا عاما لمدة ثلاث سنوات خلفا لمعن بشور الذي انتخب في صنعاء 2003.

وجرى انتخاب السفياني بالتزكية في جلسة خاصة بانتخاب الامين العام عقدت صباح امس اليوم الثالث للمؤتمر الذي افتتح الجمعة وقال مشاركون في المؤتمر ان انتخاب خالد السفياني جاء تقديرا لجهوده في العمل القومي العربي الاهلي خاصة في ميدان دعم نضال الشعب الفلسطيني والشعب العراقي ضد الاحتلال الاسرائيلي والاميركي وايضا تقديرا لاحتضان المغرب للدورة السابعة عشرة ومواقف الشعب المغربي من القضايا القومية العربية.

وشهدت نقاشات المؤتمر الذي يختتم اليوم الاثنين نقاشات ساخنة حول الاوضاع العربية الساخنة خاصة الوضع العراقي وتطور النقاش الى مشاحنات حول الموقف الايراني من الاحتلال الامريكي للعراق والدور التخريبي الذي تلعبه الميليشيات العراقية التابعة لايران في دعم الاحتلال الامريكي واثارة الفتنة الطائفية والحرب الاهلية.

ويتضمن البيان الختامي الذي يصدر اليوم تبني المؤتمر للمقاومة العراقية ضد الاحتلال ودعوة الحكومات والشعوب العربية لدعم هذه المقاومة والتحذير من الفتنة التي تعصف بالبلاد على ايدي حاكمي العراق الجديد.

وفي القضية الفلسطينية أكد البيان الختامي على دعم القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والعودة والاستقلال. والدعوة لتقديم كافة انواع الدعم والمساندة ضد سياسة العدوان والحصار التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

وناشد المؤتمر الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية للتمسك بالوحدة الوطنية كضمانة رئيسية في مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية واكد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية واجب مقدس ويتعين على جميع القوى السياسية الفلسطينية حماية الوحدة بالتنسيق والتشاور الدائم على قاعدة القواسم المشتركة ودعا الى تشكيل لجان حوارية ويكون المؤتمر هو الحكم مع التركيز على دور الفصائل في الحفاظ على منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، لتظل هي الوطن المعنوي الذي بنته دماء الشهداء.

ويشارك من فلسطين اكثر من عشرين عضوا ينتمون لحركة حماس وحركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وشخصيات وفاعليات فكرية وسياسية مستقلة وأعرب المؤتمر عن أمله وتمنياته ان يسفر الى تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لنضال شعبنا على جميع المستويات، وحماية الثوابت والحقوق غير القابلة للتصرف والحق في عودة اللاجئين واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، داعيا لاعادة اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية. ووجه المؤتمر التحية للشيخ رائد صلاح والمطران عطا الله حنا لدورهما النضالي في مساندة الحق العربي.

واقترح المؤتمر في بيانه تشكيل لجنة من أعضائه لزيارة العاهل المغربي بصفته رئيسا للجنة القدس، ودعوته لاطلاق حملة لدعم صمود القدس سياسيا وماديا.

وكان المؤتمر قد بدأ اعماله بعد ظهر يوم الجمعة بانتخاب المجاهد الجزائري عبد الحميد مهري الامين العام السابق لجبهة التحرير الوطني رئيسا للمؤتمر وتلا ذلك مناقشة تقرير حال الامة الذي يقرأ التطورات العربية والعلاقات العربية العربية وعلاقات العرب مع دول الجوار والعالم خلال العام الماضي ثم محاضرة للدكتور عزمي بشارة حول عرب فلسطين 1948 وتقرير للدكتور خير الدين حسيب حول تطورات الوضع العراقي.

وظهرت خلال نقاشات التقرير تباينات حول تفاصيل عدد من الملفات وترك ايجاد صيغ توافقية للجان والتقرير النهائي.

واحتل وضع المؤتمر القومي العربي الذي اسس 1990 في تونس حيزا هاما من النقاش في ظل احتجاجات على اغراق الامانة العامة السابقة للمؤتمر بناشطين لا ينتمون للتيار القومي العربي، وقال المحتجون ان هذا الاغراق يؤدي الى ضبابية الانتماء للمؤتمر في وقت شكل المؤتمر هياكل ومؤتمرات لتكامل والتنسيق مع التيارات الفكرية العربية.

واتخذ المؤتمر مجموعة مقررات لتطوير عمله والدفع به نحو التأثير في الساحة العربية. وشارك في مؤتمر الدار البيضاء اكثر من 300 عضو يمثلون مذاهب التيار القومي وشخصيات ثقافية وسياسية وفكرية فاعلة ولها مكان مرموق في العمل العربي.

وانتخب المؤتمر على مدار السنوات الست عشرة الماضية في موقع الامانة العامة كلا من الدكتور خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية وعبد الحميد مهري وضياء الدين داود ومعن بشور.

ومن المقرر ان تعلن في ساعة متأخرة من مساء امس لائحة اعضاء الامانة العامة الجديدة التي تتكون منة 25 عضوا وتختار الامانة العامة فيما بعد خمسة اعضاء اضافيين من بين اعضاء المؤتمر.

ادريس بنزكري: المسار الذي اعتمده المجلس الاستشاري لحقوق الانسان مبني على التشاور والحوار مع مختلف القطاعات الحكومية والمدنية المغربية

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

قال ادريس بنزكري رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان السبت بالرباط ان المسار الذي اعتمده المجلس في وضع خطة العمل الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الانسان مبني على التشاور والحوار والشراكة مع مختلف الفاعلين من قطاعات حكومية ومجتمع مدني وخبراء من الجامعة وغيرها.

واوضح بنزكري في افتتاح الاجتماع الـ25 للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، انه من اجل مشاركة الجميع في وضع هذه الخطة تم مؤخرا خلق آلية للتتبع والتشاور، «شددنا كثيرا على ان تكون التمثيلية في هذه الالية مبنية على المواظبة بالمشاركة في اشغالها والخبرة والمعرفة بمجالات ومواضيع الخطة المزمع الانتهاء من اعدادها واعتمادها في اقرب وقت ممكن».

واضاف ان الحرص على اشراك كل الفاعلين في المجال تم كذلك على اساس ان «يشكل المجلس فضاء للحوار والمناقشة وان تكون الخطة نتيجة لمجهود جماعي وان تكون مناسبة اعدادها فرصة لتوطيد قيم وممارسة الشراكة والمشاركة والحوار المفتوح والمسؤول».

واشار الى ان المجلس انخرط في ديبلوماسية موازية ليس فقط للتعريف بالمكتسبات وما حققه المغرب في مجال تعزيز حماية حقوق الانسان والبناء الديمقراطي ولكن ايضا للمشاركة بتقديم الاراء والتصورات والاقتراحات في مختلف الميادين. وقال ان النتائج التي حققها المغرب من خلال مسار الحقيقة والانصاف والمصالحة وتعزيز حماية حقوق الانسان جعلت المغرب «في وضع مريح وزادت من الثقة والعزم على الانخراط اكثر فاكثر في هذا المسار الاصلاحي على مستوى المنظومة الاممية لحقوق الانسان».

واشار الى ان التجربة المغربية اصبحت اليوم تستقطب اهتمام جهات عدة عبر العالم بل هناك مطالبة متزايدة بضرورة اقتسام هذه التجربة مع جهات اخرى من العالم تعتزم الانخراط في نفس المسارات مذكرا في هذا السياق بالزيارات التي نظمها المجلس للعديد من الدول باوروبا وامريكا وافريقيا والعالم العربي .

ومن بين السياقات التي تطرق لها بنزكري ايضا تلك المتعلقة بالتوجهات الكبرى التي انخرطت فيها البلاد اليوم في مجال التفكير والحوار حول السياسة الجنائية في افق تغيير اسس التجريم والعقاب بما يستجيب لمتطلبات حماية الحقوق والحريات مؤكدا ان استكمال هذا الورش بمثابة ضمانة اساسية لتوطيد حقوق الانسان وحل العديد من المعضلات التي يواجهها المغرب.

وقال بنزكري ان ورش السياسة الجنائية يعتبر احد المفاتيح الرئيسية لحل العديد من المشاكل المترتبة عن تدبير المؤسسات السجنية.

وخلص بنزكري الى ان المجلس ينكب منذ حوالي سنة على اعادة هيكلة ادارته وتاهيل موارده البشرية بما يستجيب للمتطلبات والسياقات المذكورة مؤكدا انه تبين من خلال تقييم اولي «مدى ضرورة اعادة النظر ليس فقط في البنيات الادارية للمجلس ولكن في هندسة فرق عمل المجلس وطرق اشتغالها».

وقال مولاي محمد العراقي والي ديوان المظالم، الذي يحضر لاول مرة اجتماع المجلس الاستشاري لحقوق الانسان منذ تعيينه على راس مؤسسة ديوان المظالم، ان التقرير الذي يرفعه الى علم المجلس بشان القضايا المتعلقة بحقوق الانسان في مجال اختصاصه ـ اي في اطار العلاقة بين الادارة والمواطن ـ سيكون جاهزا خلال الايام القادمة.

وعبر العراقي عن استعداد مؤسسة ديوان المظالم للعمل على تطوير علاقة التعاون الفعال والمثمر بين المجلس والمؤسسة من اجل تحقيق وحدة الهدف الجامع والكامن في حماية حقوق الافراد والجماعات وحرياتهم في اوسع مضامينها ودعم المسيرة الحقوقية بالمغرب واشاعة ثقافة العدل والمساواة والانصاف وجعلها حقيقة ملموسة «يعيشها المواطنون في حياتهم الخاصة والعامة ويعيشونها كذلك في علاقتهم باجهزة الدولة وسائر المرافق الادارية ومختلف المصالح العمومية في اطار سيادة القانون وترسيخ مبادئه وقيمه».

ويتضمن جدول اعمال هذه الدورة تقديم تقرير حول انشطة المجلس خلال الفترة الممتدة من 23 تموز (يوليو) 2005 الى 30 نيسان (ابريل) 2006 وتقديم مشروع التقرير الموضوعاتي حول الاحداث المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتقديم انشطة عمل المجموعات.

احزاب الكتلة المغربية نحو انتفاضة سياسية لتدارك اكتساح العدالة والتنمية الاصولي للراي العام

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

تعيش احزاب الكتلة المغربية والمكونة من حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي حركة تشيطة خلال الاسابيع الاخيرة من خلال تسيير اجندة للاصلاحات السياسية وعلى راسها الاصلاحات الدستورية والتنسيق من اجل انتخابات 2007 او في قضايا استراتيجية مثل الصحراء الغربية، ويبدو ان برودة الراي العام تجاه هذه الاحزاب واهتمامه بحزب العدالة والتنمية ذي التوجه الاصولي يوجد وراء ما يمكن تصنيفه بـ«انتفاضة الكتلة».

ولعل المراقب السياسي يقف مشدوها امام الزخم والاهتمام الذي كانت تتمتع به الكتلة في بداية التسعينات والاهتمام المحدود جدا في الوقت الراهن، والتساؤل، هل يتعلق الامر بغياب الكاريزما عن الزعامات الجديدة التي تشغل منصب الامانة العامة مثل محمد اليازغي عن الاشتراكيين وعباس الفاسي عن الاستقلاليين واسماعيل العلوي عن التقدميين التي حلت محل الزعامات التاريخية والمخضرمة مثل محمد بوستة وعبد الرحمان اليوسفي وعلي يعته، ام ان خطاب ومواقف احزاب الكتلة في السنوات الاخيرة لا تثير اهتمام المواطن المغربي؟

لعل هناك مقياسا يشير الى تراجع خطاب الكتلة وهو ان جرائدها، العلم ولوبنيون والاتحاد الاشتراكي والبيان وليبراسيون لا تبيع اكثر من 50 الف نسخة في المجموع وفي احسن الاحوال بعدما كانت في بداية تاسيس الكتلة وابان السنة الاولى لحكومة التناوب سنة 1997 تتجاوز200 الف نسخة، والفرق بين الرقمين يظهر بجلاء غياب الاهتمام بما يصدر عن الكتلة من خطاب سياسي او تجاهل الراي العام لنشاطها.

وينضاف الى هذا المعطى ان الراي العام المغربي بدا يهتم بحزب العدالة والتنمية المتزعم للمعارضة حاليا، وتجد اخبار هذا الحزب وزيارة زعيمه، العثماني الى الخارج تتصدر صفحات الجرائد المستقلة، بل واصبح البعض يتحدث على ان المغرب مقبل على تناوب حكومي وسياسي جديد، فالاحزاب التاريخية صعدت الى الحكم بعدما قضت عقودا في المعارضة والتناوب المقبل يعني وصول الاسلاميين الى تسيير الشان الحكومي.

ولعل تصريحات الامين العام لحزب الاستقلال عباس الفاسي بعد اجتماع المجلس الوطني للحزب خلال الايام الماضية تعبر حقيقة عن «انتفاضة الكتلة» من خلال المطالب التي طرحها واجندة العمل المستقبلية. الفاسي طرح الاصلاح الدستوري من خلال اعادة النظر في وظيفة الغرفة الثانية (مجلس الشيوخ) التي كان الهدف من خلقها هو مراقبة الغرفة الاولى (مجلس النواب)، وتوسيع صلاحيات الوزير الاول بدل ان يبقى خارج دائرة الاحداث، ويقول حرفيا «طبعا لجلالة الملك ملفات السيادة، لكن من حق الوزير الاول والحكومة متابعة هذه الملفات». كما طرح ضرورة خلق مسطرة (قانون او مرسوم) للتعيين في المناصب السامية على غرار فرنسا مثلا، اذ يتداول مجلس الوزراء قائمة تتعلق بالتعيين في 120منصبا.

واكد عباس الفاسي ان الكتلة لا تريد «مواجهة مع جلالة الملك، بل نرغب في التوافق بشان هذه الاصلاحات لان المواجهة اضاعت على المغرب 40 سنة». وعبر عن تفاؤله في استجابة جلالة الملك لهذه المطالب.

عباس الفاسي وللتاكيد على صحة وانتفاضة الكتلة، اوضح ان «حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي يتعهدان بالعمل المشترك اما دخول الحكومة سوية او العودة الى المعارضة سوية» وليقفل الباب امام اي مبادرة للتنسيق مستقبلا مع حزب العدالة والتنمية.

الاصلاح الدستوري الذي يبقى العمود الفقري لكل تقدمي سياسي قد يكون المحرك الاساسي للوضع السياسي في البلاد، وقبل المذكرة الدستورية التي من الممكن تقديمها الى ملك البلاد في منتصف ايار (مايو) الجاري، نسقت الكتلة فيما بينها بشان مذكرة مشتركة حول الحكم الذاتي في الصحراء الغربية، وهو المقترح الذي سيتم تقديمه الى مجلس الامن الدولي خلال الشهور المقبلة.

وبدوره، وان كان اكثر تحفظا، يحاول محمد اليازغي زعيم الاشتراكيين شد الانتباه ببعض التصريحات كما جرى في المؤتمر الاقليمي للحزب عندما قال «يكفي من تجارب التناوب ويجب ان ندخل عملية سياسية سليمة عبر تاسيس الفائز في الانتخابات الحكومة المقبلة».

وبدوره انهى حزب التقدم والاشتراكية مؤتمره السابع العام بمطالب واضحة تدعو الى اصلاح الوضع السياسي لاعادة المصداقية الى الممارسة السياسية.

ويبقى التساؤل، هل الكتلة قادرة على استعادة زخمها السابق الذي تمتعت به في الماضي؟ ويؤكد عبد اللطيف حسني مدير وجهة نظر المختصة في الشان السياسي والاستاذ الجامعي «الكتلة لا تدرك ان هناك تغييرات حصلت في المجتمع خلال السنوات الاخيرة وان هناك احزاب جديدة وايديولوجية تشد الانتباه اليها مثل العدالة والتنمية، احزابا الكتلة مطالبة ان تكون في مستوى الاحداث وواضحة في خطابها، عندما يتعلق الامر بخرق لحقوق الانسان كما جرى في بلدنا في عدد من المرات، يجب ان ترفع صوتها، عندما تتعرض الصحافة للمنع والملاحقة تنديدها يجب ان يكون علانية وليس في الكواليس وفي الاجتماعات الداخلية وكانها تخاف من رد فعل القصر».

اغلبية الآراء تبرز ان نتيجة استطلاع الراي للمعهد الجمهوري الامريكي الذي منح حزب العدالة والتنمية 47 % افاقت الكتلة من سبتها العميق، ويقول مسؤول حزبي من الكتلة فضل عدم الكشف عن هويته «علانية قللنا من نتائج هذا الاستطلاع، وداخليا شكل لنا ناقوس الخطر، اما ان نتحرك واما ان نصبح احزابا تحال على الارشيف او المتحف».

وعليه، كيف سيكون خطاب الكتلة الجديد، هل ستعتمد على نتائج ما حققته في الحكومة، وهي نتائج يشك الجميع في مصداقيتها ويصنفها بالسلبية ام ستستعيد خطاب المعارضة القديم والذي ربما لن يفيد كثيرا في الوقت الراهن، بعدما تبنت ذلك الخطاب الحركات الاسلامية والمجتمع المدني والصحافة المستقلة نتيجة الفراغ الذي تركه دخولها الى حكومة التناوب.

الحكومة الاسبانية اعطت الضوء الاخضر لترحيل بن سلام الى المغرب بتهمة الانتماء الى تنظيم «ارهابي»

الرباط ـ «القدس العربي»:

اعلنت مصادر رسمية مغربية ان الحكومة الاسبانية اعطت الضوء الاخضر لترحيل المغربي محمد العربي بن سلام الى المغرب بتهمة الانتماء الى تنظيم ارهابي.

وقالت وكالة الانباء المغربية ان مجلس الوزراء الاسباني وافق الجمعة على قرار تسليم محمد العربي بن سلام الملقب بـ «ابو الزبير» الى السلطات المغربية .

وكانت الشرطة الاسبانية قد اعتقلت محمد العربي بن سلام، وهو من مواليد مدينة طنجة سنة 1977، يوم 15 حزيران (يونيو) 2005 بمنطقة برشلونة.

وبعد خمسة ايام امر القاضي الاسباني خوان ديل اولو المكلف بالتحقيق في الهجمات التي استهدفت محطات للقطار في مدريد ليوم 11 اذار (مارس) 2004 بايداعه السجن بتهمة الانتماء الى تنظيم ارهابي.

وقد يكون محمد العربي بن سلام احد اعضاء خلية مدريد التي يتزعمها مصطفى ميموني الذي يوجد حاليا في السجن بالمغرب في ارتباط باحداث 16 ايار (مايو) 2003 التي شهدتها الدار البيضاء. كما انه يتابع بتهمة مساعدة محمد افلاح، احد المشتبه فيهم بتنفيذ اعتداءات مدريد والذي قد يكون لقي حتفه في هجوم انتحاري بالعراق، على الفرار من اسبانيا.

وقد وجه القاضي ديل اولو لمحمد العربي بن سلام، الذي تم فصل ملفه عن قضية 11 اذار (مارس) 2004 ليتابع امام سلطة قضائية اسبانية اخرى، تهمة الحث على العمليات الانتحارية من خلال تاطير وارسال «المجاهدين» الى العراق.

ويعتبر القضاء الاسباني بن سلام احد دعاة «السلفية الجهادية» باسبانيا، الذي يحرض على العنف ويعمل على توظيف وتنظيم العناصر المرشحة للقيام بالعمليات الانتحارية.

البرازيل مستعدة لبيع الجزائر أنظمة رادار متطورة

■ الجزائر ـ يو بي أي: كشف السفير البرازيلي في الجزائر سرجيو فرانسا دانيز أن بلاده ترغب في بيع أنظمة رادار متطورة للجزائر لمراقبة حدودها الشاسعة.

وأوضح دانيز في حديث نشر امس الأحد في صحيفة «الخبر» الجزائرية أن بلاده «مستعدة لتحويل المعرفة والتكنولوجيا في اطار شراكة مثالية وفعلية مع الجزائر من خلال مساعدتها على تأمين ترابها الواسع لا سيما الجنوب بفضل نظام المراقبة الرادارية الذي اعتمدته بنجاح في غابة الامازون التي تمتد على مساحة تقدر بضعف مساحة الجزائر».

وأكد السفير البرازيلي أن الوضع الجزائري الحالي «يسمح بالاستفادة من نظام المراقبة الجديد الذي تقوم البرازيل بتصنيعه وتطويره، وستقوم في حال تجسيد المشروع بتحويل المعرفة والتكنولوجيا وعدم الاقتصار على البيع».

وكشف دانيز أن بلاده طورت نظام المراقبة في غابة الأمازون «وطورت أنظمة معلوماتية وبرامج خاصة يمكن أن تستفيد منها الجزائر التي تعاني من مخاطر عديدة في مجال مراقبة حدودها الواسعة خاصة في الجنوب» في اشارة الى الصحراء الكبرى التي تشكل 80 في المئة من مساحة الجزائر الاجمالية البالغة أكثر من 4,2 مليون كيلومتر مربع.

وأشار دانيز الى أن مجموعة «اتيش» تتكفل بالشراكة مع الحكومة البرازيلية بتطوير هذا النظام الذي ستقترحه على الجزائر، مؤكدا أن هذا النظام يمتاز بخاصية مراقبة حركة الطيران ومراقبة الحدود والتغطية الرادارية.

وقال السفير البرازيلي أن العلاقات السياسية بين البلدين «مثالية لكن يتعين تطويرها في مجال الشراكة الاقتصادية»، مشيرا الى أن حجم التجارة الخارجية عرف نموا حيث قدرت قيمة المبادلات بـ3,5 مليار دولار، الا أن الميزان التجاري لا يزال بصورة كبيرة لمصلحة الجزائر بفضل صادرات المحروقات.

وتعتبر الجزائر أول شريك للبرازيل في المنطقة العربية والثاني افريقيا والـ16 عالميا.

لبحث قضية الصحراء الغربية والتعريف بالاصلاحات السياسية بالمغرب

الامين العام لحزب العدالة والتنمية الاصولي المغربي يزور الولايات المتحدة

الرباط ـ «القدس العربي»:

شكلت قضية الصحراء الغربية والتعريف بالاصلاحات السياسية الجارية لتعزيز المسار الديمقراطي بالمغرب، وتحسيس الجالية المغربية باهمية المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحاور الرئيسية الزيارة التي يقوم بها حاليا للولايات المتحدة الدكتور سعد الدين العثماني الامين العام لحزب العدالة والتنمية الاصولي المغربي المعتدل، والتي تستغرق عدة ايام.

وقال العثماني «ان مباحثاتي مع اعضاء من الكونغرس ورؤساء مراكز الدراسات والابحاث بالولايات المتحدة، تتمحور اساسا حول الدفاع عن مغربية الصحراء التي تعرف حاليا مستجدات وتطورات على مستويي الامم المتحدة والدوائر الدبلوماسية».

ونقلت وكالة الانباء المغربية عن العثماني قوله ان «حزب العدالة والتنمية سيعبر عن موقفه بخصوص مغربية الصحراء الذي يترجم اجماع كافة مكونات الشعب المغربي»، مؤكدا ان «قضية الصحراء المغربية تشكل الموضوع الرئيسي لمهمة الحزب في كل تنقلاته الى الخارج».

ويلقي العثماني اليوم الاثنين محاضرة بمؤسسة (كارنيجي) بواشنطن وذلك في اطار زياراته لواشنطن التي بدات الجمعة الماضي، وقال العثماني ان «تقييم اهم الاصلاحات السياسية التي تحققت بالمغرب، والاصلاحات المامولة في المستقبل وتقديم الخطوط العريضة لبرنامج حزب العدالة والتنمية» تشكل ايضا المواضيع الرئيسية لهذه اللقاءات. ويتضمن برنامج هذه الزيارة بالاضافة الى ذلك، لقاءات مع اطر واعضاء نشيطين من الجالية المغربية المقيمة بكل من واشنطن وبوسطن ونيويورك.

ودعا الامين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي الى «ضرورة تعبئة المغاربة المقيمين بالولايات المتحدة وتحسيسهم بالدور الكبير الذي يمكن ان يضطلعوا به لتقديم الدعم للمملكة في مجالات السياسة والتنمية والاستثمار».

وتم الجمعة منح الامين العام لحزب العدالة والتنمية «جائزة المسلم الديمقراطي للسنة» الذي سلم له من قبل مركز الدراسات حول الاسلام والديمقراطية على هامش المؤتمر السنوي السابع الذي عقد بواشنطن حول «تحديات الديمقراطية في العالم الاسلامي» بمشاركة نخبة من الباحثين والمفكرين من البلدان العربية والاسلامية ومن الولايات المتحدة.

وقال في عرض حول موضوع الاحزاب الاسلامية وتحديات الاصلاحات الديمقراطية «اذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه بنفسه بشكل مباشر او غير مباشر، فان الاعتقاد بوجود تعارض ما بين الديمقراطية والاسلام قد يكون خطا جليا».

واوضح ان «السب